انخفض الفروج فلماذا لم تنخفض الشاورما والبروستد؟!

حداد لـ«الوطن»: أصحاب المطاعم لديهم تكاليف ومصاريف كثيرة

رامز محفوظ

بالرغم من انخفاض سعر الفروج الحي وأجزائه بنسبة كبيرة ووصول سعر الكيلو لحدود ١٣ ألف ليرة إلا أن هذا الانخفاض لم ينعكس على أسعار الفروج المشوي والبروستد والشاورما والوجبات الجاهزة التي لا تزال أسعار مبيعها مرتفعة.

أحد أصحاب محال الفروج التي تصنف من الدرجة السياحية الممتازة أكد لـ«الوطن» أن سعر الفروج المشوي والبروستد وكيلو الشاورما انخفض بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ بالمئة، فعلى سبيل المثال فقد كان الفروج المشوي والبروستد قبل انخفاض سعر الفروج الحي وأجزائه أي منذ نحو ٢٥ يوماً يباع بسعر ٨٠ ألف ليرة أما اليوم فتتراوح أسعار الفروج المشوي والبروستد بين ٦٠ و٦٥ ألف ليرة في حين أن كيلو الشاورما وصل لحدود ١٠٠ ألف ليرة منذ شهر أما اليوم فيباع بحدود ٧٠ ألف ليرة.

بدوره بين عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد في تصريح لـ«الوطن» أنه من الطبيعي ألا تنخفض أسعار الفروج البروستد والمشوي والشاورما بنسبة انخفاض الفروج الحي وأجزائه نفسها لأن أصحاب محال بيع الفروج يتحملون تكاليف إضافية من ضرائب وغاز وأجور عمال وغيرها من التكاليف الأخرى.

وأضاف حداد: إن أسعار الفروج الحي وأجزائه انخفضت بنسبة ٥٠ بالمئة في حين أن الفروج المشوي والبروستد والشاورما انخفض أقل من ذلك، لافتاً إلى أن أسعار الفروج المشوي والبروستد وكذلك الشاورما تختلف بين محل وآخر ويتم تحديد السعر حسب تصنيف ودرجة الفعالية الاقتصادية.

واستبعد حداد أن تنخفض أسعار الفروج الحي وأجزائه أكثر من السعر الحالي إذ إن سعر كيلو الفروج الحي يباع اليوم بحدود ١٣ ألف ليرة بعد أن وصل سعره منذ نحو ٢٥ يوماً لحدود ٢٢,٥ ألفاً، مشيراً إلى أن انخفاضه أكثر من السعر الحالي كارثة للمربي الذي يخسر اليوم حيث إن تكلفة كيلو الفروج على المربي ١٥ ألف ليرة ويباع بسعر ١٣ ألف ليرة.

وطالب حداد في ختام حديثه المعنيين في وزارة النفط بضرورة توحيد سعر المازوت المبيع للمداجن وبيعه بالسعر المدعوم لجميع المحافظات وألا يكون هناك اختلاف بسعر بيعه بين محافظة وأخرى، قائلاً: هل من المعقول أن يباع ليتر المازوت لمداجن ريف دمشق بالسعر الصناعي أي بسعر ٥٤٠٠ ليرة في حين أنه يباع لمداجن في محافظات أخرى بالسعر المدعوم أي بـ٧٠٠ ليرة؟ لافتاً إلى أن مخصصات المدجنة الشهرية من المازوت حالياً تعتبر كافية وتتفاوت بين مدجنة وأخرى.

أسعار الذهب تنخفض عالمياً ومحلياً

الوطن

الذهب يوم أمس في المعاملات الفورية ٠,٣ بالمئة، ليصل إلى ١٩٦٣,٣٩ دولاراً للأوقية، لكنه اتجه صوب انخفاض أسبوعي بنسبة ٢,٤ بالمئة، وهو الأكبر منذ أوائل شباط الماضي، كما ارتفعت العقود الآجلة للذهب ٠,٢ بالمئة، لتصبح ١٩٦٤,٦٠ دولاراً، وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، فقد ارتفع سعر الفضة في المعاملات الفورية ٠,٦ بالمئة، ليسجل ٢٣,٦٤ دولاراً للأوقية، وصعد سعر البلاتين ٠,٣ بالمئة، ليصل إلى ١٠٥٢,٤٣ دولاراً، كما زاد البلاديوم ١,٥ بالمئة، ليبلغ ١٤٧٤,٦٣ دولاراً.

وعلى المستوى المحلي، انخفض سعر غرام الذهب عيار ٢١ قيراطاً في السوق المحلية ١٠ آلاف ليرة سورية، وذلك حسب النشرة الأخيرة للجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، التي صدرت أمس الأول، وحسب النشرة، فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١، سعر ٤٨٥ ألف ليرة للمبيع، ٤٨٤ ألف ليرة للشراء، بينما سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٤١٥٧١٤ ليرة، وشراء ٤١٤٧١٤ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ١٨٠ مليوناً و٥٥ ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٤ ملايين و١٣٥ ألف ليرة، مشددة على الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها تحت طائلة المساءلة القانونية.

ما هي سلة العملات وما سبب ارتباطها بأسعار الصرف؟

د. أسد لـ«الوطن»: تختار الدول سلة عملاتها حسب حجم تجارتها الخارجية

نوار هيفا

يراهن كثير من خبراء الاقتصاد على تبدل ينتظر سلة العملات العالمية، وقد يشهد النقد العالمي بروز عملات جديدة في التداول يرافقه تراجع في عملة السلة الأساسية آلا وهي الدولار الأميركي، وخاصة بعد تذبذب أسعار الفائدة الخاصة بعملة الدولار في البنوك الأميركية وإعلان إفلاس بعضها.

الدكتور في الاقتصاد والأستاذ في المعهد الوطني للإدارة العامة أيهم أسد اعتبر أن نظام ربط العملة الوطنية بسلة عملات أحد الأنظمة النقدية التي تطبقها البنوك المركزية حول العالم، وُجد من أجل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، ويُنتمي نظام الربط بسلة عملات إلى أنظمة الصرف الثابتة.

وأشار إلى أن هناك نظام ربط العملة المحلية بعملة واحدة فقط كأن تحدد دولة معينة بشكل مباشر عملة مقابل الدولار بطريقة ثابتة ولا تسمح له بالتحرك أبداً ومعناه أن سعر صرف العملة الوطنية مرتبط بنسبة ١٠٠بالمئة بعملة واحدة فقط.

وبين أسد أن بعض البنوك المركزية تلجأ إلى ربط عملاتها بسلة مختارة من العملات لا بعملة واحدة، وذلك ليتنعكس سعر الصرف على العلاقات التجارية الخارجية الحقيقية للدولة عن أهم الشركاء التجاريين، إضافة لتقليل الدولة من مخاطر تقلبات سعر الصرف في حال ربطها لعملتها بعملة واحدة فقط.

وعن آلية اختيار سلة العملات للدولة الراغبة ربط عملتها بالسلة، أوضح أنه يتم حساب حجم تجارتها الخارجية مع أهم الدول أصحاب العملات الدولية الأساسية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) وذلك بالنسبة لإجمالي حجم تجارتها الخارجية كله، لكن يتم اختيار عملات السلة حسب العملات الأساسية المعتمدة في التبادل الدولي والمحددة من صندوق النقد الدولي وهي الدولار واليورو والين والين والجنيه الإسترليني (سلة عملات عالمية)، مضيفاً: إن صندوق النقد الدولي يقوم بمراجعة عملات السلة كل خمس سنوات تقريباً لإضافة أو حذف عملات دولية منها أو لتغيير أوزانها النسبية في السلة (كانت آخر مراجعة في تموز ٢٠٢٢ وبدأ تطبيقها في آب من العام ذاته).

أما عن تأثير التجارة الخارجية بسلة العملات، استحضر د. أسد مثالاً أنه إذا كانت تجارة الدولة الخارجية مع أميركا تمثل ٤٠ بالمئة من إجمالي تجارتها فإن تأثير الدولار في عملتها الوطنية سيكون مرتبطاً بنسبة ٤٠ بالمئة الدولة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي تمثل ٣٠ بالمئة فإن تأثير اليورو في عملتها الوطنية سيكون مرتبطاً بنسبة ٣٠ بالمئة وهكذا بالنسبة لبقية العملات المختارة في السلة، ومعنى ذلك أن تغير سعر صرف العملة لم يعد مرتبطاً بشكل كامل بالدولار فقط ولا باليورو فقط ولا بالين الصيني فقط وإنما بنسب محددة من تلك العملات مجتمعة، وتقوم البنوك المركزية بشكل دوري وبناء على معطيات أسعار صرف كل عملة بتحديد سعر عملتها الوطنية بموجب الأوزان النسبية لعملات السلة وبموجب تحليلات فنية خاصة بالمصارف المركزية.

وعن تكهنات خبراء الاقتصاد حول انهيار الدولار كعملة دولية، استبعد أسد الحديث عن انهيار الدولار كعملة دولية من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، ويعود سبب ذلك إلى أن مركزية الدولار الأميركي كعملة دولية لا ترتبط بقوة الاقتصاد الأميركي فقط، وإنما بمجموعة معقدة من العوامل التاريخية والراهنة الأخرى التي تثبت مركزية الدولار كعملة عالمية ومن أبرز تلك العوامل: «قوة الاقتصاد الأميركي ذاته وتفوقه التكنولوجي، سيطرة أميركا على أهم المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، القوة العسكرية الأميركية العالمية وحضورها المباشر على الأرض في أغلب دول العالم من خلال القواعد العسكرية والقدرة على التدخل العسكري المباشر، قوة السياسة الخارجية الأميركية وقدرتها على التحكم بملفات عالمية كبرى، قوة الثقافة الأميركية وانتشارها على المستوى العالمي»، مبيناً أنه بالتالي فإن للدولار حوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية ومؤسسية لا تتوافر لدى أي من العملات الأخرى في العالم حتى الآن، ومن هنا لا يمكن الحديث عن انهيار الدولار كعملة عالمية وظهور بديل جديد له إلا في حال تغيرت حوامل العملة السابقة كافة.

أكثر من ١٥٠٠ مليار ليرة ارتفعت الصادرات السورية خلال عام ٢٠٢١

الصادرات السورية تذهب أولاً للعراق ثم السعودية وأكثر الدول التي نستورد منها رومانيا وإيطاليا

محمد راكان مصطفى

كشف الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء المتضمن إحصاءات التجارة الخارجية أن إجمالي المستوردات خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٩٥٠٣ ملايين طن بقيمة ١٢١٥٣ مليار ليرة، مقارنة بالمستوردات خلال عام ٢٠٢٠ والتي بلغ ٩,٨٩٣ ملايين طن بقيمة ٤٦٢٢,٩ مليار ليرة.

على حين أن إجمالي الصادرات خلال ٢٠٢١ بلغ ٢٢٧٩ ألف طن بقيمة ٣٨٢٢ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والذي بلغ ٢,٠٥٦ مليون طن بقيمة ٢٣٠٨,١ مليارات ليرة، وكما تم خلال ٢٠٢١إعادة تصدير ٥ آلاف طن بقيمة ١٤,٧ مليار ليرة، مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث تمت إعادة تصدير ٩ آلاف طن بقيمة ٦,٧٢٠ مليارات ليرة.

> عجز الميزان التجاري حوالي ٤ مليارات دولار

وأشارت بيانات الكتاب الإحصائي (التي حصلت «الوطن» على نسخة منها) إلى أنه تم خلال ٢٠٢١ تراتيزت ٣١٩ ألف طن بقيمة ١١٥١ مليار ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والذي بلغ التراتيزت فيها ٢٩١ ألف طن بضائع بقيمة ٣٩٩,٣ مليار ليرة.

وكشفت بيانات المركزي للإحصاء أن عجز الميزان التجاري خلال ٢٠٢١ بلغ ٩٣٣١ مليار ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والذي بلغ ٤٦٢٢,٩ مليار ليرة، ثم الأردن بقيمة ١٨٢ مليار ليرة، على حين بلغ إجمالي الصادرات إلى دول عربية أخرى ٤٧٨ مليار ليرة.

وبالنسبة للإيطال المؤقت خلال عام ٢٠٢١ بلغ ١٠٠٨ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠٢٠ بلغ إجمالي قيمة المواد المدخلة مؤقتاً خلاله ٣٤٧,٩ مليار ليرة.

كما بلغت قيمة المواد المعاد تصديرها خلال عام ٢٠٢١ نحو ٩,٩ مليار ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والبالغ ٣,٨ مليارات ليرة.

الدكتور عربش بين أنه فيما يتعلق بتركيبة المستوردات والصادرات مع الدول العربية يلحظ أنه إلى حد كبير يوجد فيها ثبات.

سورية والاتحاد الأوروبي

وكشفت بيانات الكتاب الإحصائي أن إجمالي مستوردات سورية من دول الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٧٣٦ مليار ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والبالغ ٤٢٢,٩ مليار ليرة.

ووفقاً لبيانات المركزي للإحصاء احتلت رومانيا المرتبة الأولى بقيمة المستوردات والتي بلغت ١٥٩,٥ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والتي بلغت ١١٠,٣ مليارات ليرة، تليها إيطاليا بقيمة ١١٠ مليارات، فألمانيا الاتحادية بقيمة ٩٤,٩ مليار ليرة، ثم بلجيكا بـ ٨٨ مليار ليرة، ثم إسبانيا بـ٧٠ مليار ليرة فهولندا بـ٧٣ مليار ليرة، على حين بلغ إجمالي المستوردات من دول الاتحاد الأخرى ١٣٩ مليار ليرة.

ووفقاً لبيانات المكتب بلغ إجمالي الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٢١ ٢٠٢ مليار مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والذي بلغ نحو ١٣٧,٢ مليار ليرة.

وبين المركزي للإحصاء أنه احتلت المرتبة الأولى بالصادرات السورية ألمانيا بـ٤٠ مليار ليرة، تليها هولندا بـ٣١ مليار ليرة، ثم رومانيا بـ٢٦ مليار ثم إسبانيا بـ٢٣ مليار ليرة، فإيطاليا بـ١٧مليار، تليها بلجيكا بـ٩ مليارات، على حين بلغ إجمالي الصادرات إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي ٥٣ مليار ليرة.

على حين بلغ إجمالي قيم مواد الإدخال المؤقت من دول الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٢١ نحو ٤٦ مليون ليرة، مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والبالغ نحو ٣٠٧,٩ ملايين ليرة، بينما بلغ إجمالي قيم المواد المعاد تصديرها والتي مصدرها دول الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٢١ نحو ١٩٩ مليار ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والبالغ نحو ١٣٣ مليون ليرة.

وبالعودة إلى الدكتور عربش قال: بالنظر إلى إجمالي المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات السورية في عام ٢٠٢١ بقيمة ٧٨٠ مليار ليرة تليها السعودية بقيمة ٦٥١ مليار ٥٣٦,٩ مليار ليرة، تليها السعودية بقيمة ٦٥١ مليار مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والبالغ ٣٥٩,١ مليار ليرة، ثم لبنان بقيمة ٥٤٤ مليار ليرة، ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٢٧٦ مليار ليرة، فمصر بقيمة ١٨٥ مليار ليرة، ثم الأردن بقيمة ١٨٢ مليار ليرة، على حين بلغ إجمالي الصادرات إلى دول عربية أخرى ٤٧٨ مليار ليرة.

الدول الأسيوية

ولفت المكتب المركزي للإحصاء إلى أن إجمالي قيم المواد المستوردة من الدول الآسيوية بلغت ٢٣٥٣ مليار ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والتي بلغت ١٠٩٦ مليار.

ووفقاً للمركزي للإحصاء احتلت أوكرانيا المرتبة الأولى بقيمة الصادرات السورية خلال عام ٢٠٢١ بقيمة ٣٥ مليار ليرة، تليها كرواتيا بقيمة ٣٠,٩ مليار ليرة، ثم روسيا الاتحادية بقيمة ٢٢ مليار ليرة، فالمملكة المتحدة بـ٣ مليارات ليرة، على حين بلغت قيم المواد المصدرة إلى دول أوروبية أخرى ٥ مليارات ليرة.

كما بلغ إجمالي قيم مواد الإدخال المؤقت مصدرها دول أوروبية ليست ضمن الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٢١ بلغت ١٧ مليون ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والبالغ نحو ٢٧,٢ مليون ليرة، على حين بلغ إجمالي قيم المواد المعاد تصديرها من تلك الدول خلال عام ٢٠٢١ بقيمة ١,٤ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠٢٠ نحو ١٦٩ مليوناً.

الدكتور عربش أوضح أنه يلاحظ وجود ثبات تقريباً بقيمة المستوردات من دول خارج الاتحاد الأوربي مقومة بالدولار بين العامين٢٠٢٠ و٢٠٢١، معيداً ذلك إلى استيراد القمح بشكل أساسي من أوكرانيا، وأضاف قائلاً: ولكن المفاجأة كانت احتلال رومانيا المرتبة الأولى، ولا أعلم ماذا نستورد بالضبط منها؟

مع أميركا

وبالنسبة للمواد المستوردة من دول أميركا بين المكتب المركزي للإحصاء أنه في عام ٢٠٢١ بلغ إجمالي قيمتها ٤٣٠ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠٢٠ بلغ إجمالي قيمتها ١٦٥,٣ مليار ليرة.

ووفقاً لكتاب الإحصائي احتلت البرازيل المرتبة الأولى بقيمة ٢٢٤ ملياراً يليها الأرجنتين بقيمة ١٦٩ ملياراً، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ١٧ مليار ليرة، فغواتيمالا بقيمة ١١ مليار ليرة، بينما باقي بلدان أميركا الأخرى بلغ ٧ مليارات ليرة.

وكشف المكتب المركزي للإحصاء أن إجمالي المواد المصدرة من سورية إلى دول أميركا خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٣٥ مليار مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والذي بلغ ١٥,٦ مليار ليرة.

وأشار المركزي للإحصاء إلى أن الولايات المتحدة احتلت المرتبة الأولى بالصادرات السورية بين الدول الأميركية بـ٢٠,٩ مليار ليرة، تليها البرازيل بـ٤٥٣ مليون ليرة، فالأرجنتين بـ١٢ مليون ليرة، على حين بلغ إجمالي الصادرات السورية إلى بلدان أميركية أخرى ١٤ مليار ليرة.

وأشارت بيانات المركزي للإحصاء إلى أن إجمالي قيمة المواد المعاد تصديرها والتي مصدرها دول أميركا خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٢٩٤ مليوناً مقارنة بالعام ٢٠٢٠ بلغ ١,٧ مليار ليرة، على حين لم تسجل أي مواد إدخال مؤقت من دول أميركا خلال العام ٢٠٢٠.

ولفت المكتب المركزي للإحصاء أن إجمالي قيم المواد المستوردة من الدول الآسيوية خلال عام ٢٠٢١ بلغت ٣٣٠ مليار ليرة بينما في عام ٢٠٢٠ بلغت ٧٨٢ مليوناً.

وبيّن التقرير أن مجموع مستوردات سورية من بلدان أخرى خلال عام ٢٠٢١ بلغت ٦٤١٣ مليار ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والتي بلغت ١٧٣٤ ملياراً، على حين بلغ إجمالي المواد المصدرة إلى هذه الدول خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٥٦ ملياراً مقارنة بالعام ٢٠٢٠ والذي بلغ نحو ١٥,٥ ملياراً، بينما بلغت قيمة المواد المعاد تصديرها من هذه الدول ٣٧١ مليون ليرة، على حين لا يوجد مواد تم إدخالها مؤقتاً من هذه الدول.

وعن تركيبة المستوردات إلى دول آسيا أوضح الدكتور عربش أنها حافظت على قيمتها على مدار العامين الأخيرين بحوالي مليار دولار، وقال: نرى بالعامين المتتالين أن نصف هذه المستوردات تأتي من الصين وهذا طبيعي بالنسبة لموقع الصين في التجارة العالمية.

وأضاف قائلاً: لكن اللافت هو صادراتنا إلى الدول الآسيوية والبالغ ٣٧٠ مليار ليرة، إذ يلاحظ أن ٧٥ بالمئة منها يذهب إلى تركيا وهذا يضع علامات استفهام حول العلاقة التجارية مع تركيا لكون جميع المعابر بين سورية وتركيا تقريباً خارج مناطق السيطرة، مضيفاً: كما أن بيانات مركز الإحصاء التركي أرقامهم مختلفة عن أرقامنا وخصوصاً بصادراتهم إلى سورية، ويبقى السؤال الأساسي كيف تتم العلاقة التجارية بين البلدين وهل تتم عبر التهريب، واضعاً السؤال برسم الجهات المعنية للإجابة عنه.